المعهد العالي للقضاء

المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية

مشاركة مقدمة بمناسبة الورشة المنعقدة بمدينة البيضاء

في الفترة من 9 إلى 13-6-2024

إعداد: د. عياد علي دربال

اليوم الأول

التعريف بالتسبيب

(مدلوله – أهميته – أقسامه – طرقه)

دواعي الموضوع

- حداثة العمل قاضياً.
- هامشية الجانب العملي في الدارسة القانونية الأكاديمية، وبنكية نظام التعليم.
- الوضع الراهن للتسبيب القضائي:
  - الاستدلال المنطقي والقانوني
  - المنهجية العلمية
  - اللغة
    - المصطلحات القانونية - العامية ولغة الصحافة - الثراء اللغوي - القواعد النحوية - الإملاء
  - البناء الهيكلي للحكم وللأسباب:
    - تمايز الأفكار (الفقرات) - الخط - الترقيم

التعريف الحكم القضائي

- عرفته المحكمة العليا في الطعن المدني 101/68ق بأنه: **القرار الذي يصدره القاضي مكتوباً في خصومة مرفوعة إليه، يفصل به في النزاع كلِّه أو في جزءٍ منه أو في مسألةٍ متفرعة عنه.**
- أركانه:
  - أن يصدر مكتوباً
  - من القاضي، بصفته القضائية، وفي حدود ولايته،
  - في خصومة منعقدة قانوناً.
- فإذا ما صدر من غير القاضي، أو منه خارج نطاق ولاية الجهة القضائية التي يتبعها، أو منه في حدود ولايته ولكن في خصومة لم تستكمل مقوِّمات انعقادها، أو أنه مع قيام هذين الركنين صدر شفوياً أو دون توقيع القاضي، كان معدوماً لافتقاره أحدَ أركانه.
- إذا استوت للحكم هذه الأركان، فإن العيوب الأخرى لا تقوض بنيانه ولا تنفي وجوده ولا تبطل حجيته. يظل نافذا، لا سبيل إلى إلغائه إلا بالطعن فيه بالطريق المقرر قانوناً.

أن يكون مكتوباً

- أن يكون مكتوباً يعني ألا يكون شفوياً.
- أن يكون مكتوباً لا يقتضي أن يكون مسبباً.
- البطلان جزاء عدم الأسباب أو قصورها.
- الانعدام جزاء الشفوية.

تركيب الحكم

- التركيب الشكلي
- التركيب اللغوي

التركيب الشكلي للحكم

تتوزع عناصر الحكم في أربعة أجزاء رئيسة:

- **الديباجة:** البيانات الرئيسة من اسم المحكمة والقضاة والنيابة والخصوم والكاتب والتواريخ ....
- **الوقائع:** ملخص الخصومة، ويشمل موضوعها والإجراءات.
- **الأسباب أو الحيثيات:** وهي الأسباب الواقعية والقانونية للحكم التي حملت المحكمة على الوصول إلى النتيجة.
- **المنطوق:** نتيجة الحكم.

التركيب اللغوي للحكم

- **التركيب اللغوي:**
  - **اللغة القانونية:** تميزها عن لغة الفقه، الصحافة، العامة.
  - **النحو:** يتكون الحكم غالباً من جملة فعلية مسبوقة بأشباه جمل:
    - بعد الاطلاع ...، وبعد سماع ...، فلهذه الأسباب، حكمت/قررت المحكمة ....
  - **المنطق:** الوقائع والأسباب تمثلان (المقدمتين): الوقائع الفعلية، والقاعدة القانونية. يجري القاضي عملية قياس استدلالي بينهما للوصول إلى (النتيجة).

الأحكام الواجب تسبيبها

- الأحكام القطعية هي تلك التي تضع حداً للنزاع في جملته، أو في جزء منه، أو في مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من المحكمة مصدرته.
- الأصل أن الأحكام القطعية واجبة التسبيب.
- أحكام لا يلزم تسبيبها:
  - الأحكام التي لا تحسم نزاعاً كالحكم بندب خبير أو الإحالة إلى التحقيق أو استجواب خصم أو توجيه يمين أحكام غير قطعية فلا يجب تسبيبها.
  - الأحكام الصادرة بالمصروفات والأتعاب.
  - الحكم بالنفاذ المعجل أو برفضه
  - الحكم بوقف النفاذ من محكمة الطعن

تسبيب الحكم القضائي

التعريف بالتسبيب

(مدلوله – أهميته – أقسامه – طرقه)

مدلول التسبيب

- ذكر الأدلة والوقائع المادية والقانونية والأسانيد المنطقية التي بنى عليها القاضي حكمه.
- هو ترجمة لاجتهاد القاضي والعملية الذهنية التي يمارسها عند فصله في المنازعة المطروحة أمامه.
- يجسم الخطوات التي كوَّن منها عقيدته وساقته إلى ما انتهى إليه.

أهميته

- ليس الهدف مجرد استتمام الحكم من حيث الشكل.
- الأصل في المنطوق الإيجاز. الأسباب تؤصله وتزيده بياناً.
- **بالنسبة إلى القاضي:**
  - **الروية والأناة** وبذل الغاية في الجهد: تدقيقه البحث، وعدم الاندفاع، واستيثاقه من فهمه لواقع الدعوى (طلبات الخصوم – دفوعهم – دفاعهم - العناصر الجوهرية – الأخذ بالدليل المعتبر قانوناً – التزام قواعد الإثبات – سلامة التكييف – التطبيق الصحيح للقانون)
  - تحصينه وضمان حيدته: عدم تأثر عاطفته بشعور عارض
  - تأخر الأسباب عن النطق بالحكم:
    - ميزاته
    - عيوبه
    - فلتكن ناقداً لنفسك قبل نقد غيرك

أهمية التسبيب

- **بالنسبة إلى الخصوم:**
  - الاطمئنان إلى عدل القاضي وحيدته
  - استشعار جدية القاضي في تمحيص النزاع
  - تحري إحاطته بكل عناصر الدعوى
  - التعرف على منطقه القانوني في النتيجة التي انتهى إليها
  - التعرف على موقفه من طلباتهم ودفوعهم
  - الأسباب المتقنة سبب للتسليم بحكم القضاء والانصراف عن الخصومة.

أهمية التسبيب

- بالنسبة إلى محاكم الطعن:
  - الوقوف على أسانيد الحكم
  - تحري مدى فهم القاضي للواقع
  - التحقق من إلمامه بدفاع الطرفين
  - تحري كفاية العملية الاستدلالية لحمل النتيجة

أهمية التسبيب

- **بالنسبة إلى البحث العلمي:**
  - مصدر للأفكار والنظريات القانونية
  - إثراء الفكر القانوني وحث الأقلام على الكتابة والنقد
  - التراكم المعرفي
  - إلهام المشرع إلى حلول قانونية

أهمية التسبيب

- **بالنسبة إلى الغير:**
  - الغير من ليس طرفاً في الدعوى بعد
  - اكتساب الثقة في القضاء وطمأنينة الناس إلى عدالته

كيفية التسبيب

مقدمة:

- لم يفرض المشرع شكلاً معيناً
- ولا وفق ترتيب خاص
- للقاضي الحرية في ذلك
- يجدر اتباع منهج علمي في التسبيب
- كل المطلوب كفاية الأسباب منطقاً وقانوناً لحمل النتيجة
- **الإطناب مذموم** (المقصود التوسع في المسألة الواحدة في الحكم بلا موجب – تعدد المسائل مع تنوعها يطيل التسبيب ضرورة)
- **الإيجاز المخل مذموم** وقد يفضي إلى البطلان. من الإيجاز الإحالة إلى أسباب حكم آخر أو تقرير خبرة أو ورقة.

كيفية التسبيب

التسبيب الصريح والتسبيب الضمني:

- الأسباب الصريحة: أن يورد القاضي مبرراً صريحاً لكل جزء من أجزاء حكمه.
- الأسباب الضمنية: تلك التي تستنتج من مجموع الحكم إذا كان لا يتضمن بشكل واضح وصريح أسباباً خاصة بكل عنصر. تفهم من السياق ومقتضى الأمر أو بحكم اللزوم. ففي بيان أسباب قبول الطلب تسبيب ضمني لرفض الدفع. وفي تجاهل الطلب أو الحكم بخلافه السبب الضمني برفضه. وأسباب بعض الأجزاء قد تصلح ضرورة لأجزاء أخرى منه. فأسباب الرفض لطلب رد العين تكفي أسباباً ضمنية لرفض التعويض عنها.
- قصور الأسباب الصريحة يستلزم قصور الضمنية المتحصلة منها.
- قد تكون أسباب الحكم صريحة في جملتها، وقد تمازجها أسباب ضمنية.

كيفية التسبيب

الأسباب العامة:

- أن يسوق الحكم أسباباً عامة تبريراً لقضائه
- شرط ذلك إمكان استقاء الدليل الذي أقام عليه الحكم قضاءه والوقوف على مواقف الخصوم ووجه الاستدلال.
- الأسباب العامة تغاير الأسباب المجملة. هذه الأخيرة تبطل الحكم
- من الأسباب العامة الاستناد إلى شهادة الشهود ببيان فحواها دون تفصيل.
- من الأسباب المجملة قول المحكمة بأن أقول الشهود أو مستندات الخصم تدلل على صحة الادعاء دون بيان لفحوى الشهادة ومضمون المستندات. (أفلح في إثبات دعواه – لم يفلح (انعدام أسباب أم أسباب مجملة)
- الفيصل بين العامة والمجملة القدرة على مراقبة التطبيق السليم للقانون.

كيفية التسبيب

التسبيب بالإحالة:

- الأصل أن يشتمل الحكم بذاته على جميع أسبابه.
- لا مانع في القانون من الإحالة إلى أسباب حكم آخر يكون صدر بين الخصوم أنفسهم في الدعوى ذاتها أو في دعوى مضمومة، مودعاً بملف الدعوى، قائماً قانوناً، وأن تكون أسبابه صالحة لحمل النتيجة)
- لمحكمة الدرجة الثانية الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي المؤيد ليكون حكمها محمولاً عليها.
- يمكن الإحالة إلى تقرير الخبير واعتبار أسبابه من أسبابها. بل إن في مجرد الأخذ بنتيجته تبنياً لأسبابه. (أن يكون خبيراً منتدباً من المحكمة – أن يودع تقريره ملف الدعوى – أن تكون أسبابه كافية لحمله – أن تكون المسألة فنية لا قانونية
- الإحالة إلى أسباب قرارات اللجان ذات الاختصاص القضائي، وبشروط الإحالة إلى أسباب حكم آخر.
- (نقاش: مبررات الإحالة في الأسباب والمآخذ – شمول الحكم على بعض الأسباب والإحالة في البعض الآخر: ماذا لو تخلفت شروط الإحالة)

تركيب أسباب الحكم

- يقصد به المنهج العلمي لبناء العناصر الأساسية في أسباب الحكم.
- كما تقدم، فليس هناك شكل محدد في القانون.
- إذن المرجع هو البناء المنطقي الذي تتسلسل فيه العناصر تباعاً.
- تتابع العناصر بناء على أولويتها وابتنائها على ما قبلها.

ترتيب العناصر الأساسية للأسباب

1. ملخص الدعوى، فالطلبات، فبيان اتصال المحكمة واطلاعها مقدمات أساسية يفرضها منطق الحكم.
2. البدء في تناول الإجراءات القانونية الخاصة بنظر الدعوى.
3. التحقق من إعلان الخصوم وسلامة إجراءات رفع الدعوى.
4. التحقق من الاختصاص بنظر الدعوى.
5. تحري موانع القبول.

ترتيب العناصر الأساسية للأسباب

6. عرض الدفوع المتعلقة بالمسائل السابقة (إجابتها بالتسبيب – رفضها والرد عليها).
7. الولوج إلى الموضوع. قد تتعدد الطلبات وتتباين. يبدأ بأهمها.
8. عرض أدلة المدعي ودفوع الخصم الجوهرية والخلوص إلى نتيجة بشأنها.
9. القضاء في المصاريف.
10. منطوق الحكم.

عيوب التسبيب

- العيوب اللغوية
- عيوب البناء الهيكلي
- القصور في التسبيب
- الفساد في الاستدلال

انتهى
بحمد الله تعالى

شكراً على انتباهكم

المعهد العالي للقضاء

المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية

مشاركة مقدمة بمناسبة الورشة المنعقدة بمدينة البيضاء

في الفترة من 9 إلى 13-6-2024

اليوم الثاني

إعداد: د. عياد علي دربال

دواعي الموضوع

- حداثة العمل قاضياً.
- هامشية الجانب العملي في الدارسة القانونية الأكاديمية، وبنكية نظام التعليم.
- -الوضع الراهن للتسبيب القضائي:
  - الاستدلال المنطقي والقانوني
  - المنهجية العلمية
  - اللغة
    - المصطلحات القانونية - العامية ولغة الصحافة - الثراء اللغوي - القواعد النحوية - الإملاء
  - البناء الهيكلي للحكم وللأسباب:
    - تمايز الأفكار (الفقرات) - الخط - الترقيم

اليوم الأول

التعريف بالتسبيب

(مدلوله – أهميته – أقسامه – طرقه)

تذكر أن

1. التسبيب ترجمة لاجتهاد القاضي، وورقة الحكم هي صورة القاضي أمام الخصوم والغير، فعلى جودتها يتوقف حسن الصورة.
2. يجب أن يترفَّع القاضي باللغة القانونية عن لغة الصحافة والعامة.
3. لم يفرض المشرع شكلاً معيناً للتسبيب، ولا وضع له ترتيباً.
4. للقاضي الحرية في وضع البناء المناسب لأسبابه. عليه، مع هذا، التقيد ببناء منطقي تتسلسل فيه عناصر الأسباب تباعاً.
5. الأصل أن يشتمل الحكم بذاته على جميع أسبابه. ومع أن التسبيب بالإحالة جائز، إلا أن الأولى تفاديه لغير الضرورة.
6. تتابع عناصر الأسباب بناء على أولويتها وتبانيها.

اليوم الثاني

المنطق في التسبيب القضائي

المفهوم العام للتسبيب وللاستدلال

- سلامة النتيجة التي تنتهي إليها المذكرة القضائية مرهونة بعدة عناصر يهمنا منها هنا:
  - عرض الأسباب التي أقيمت عليها؛
  - صلاحية الأسباب عقلاً للاستدلال بها على النتيجة.

- انعدام الأسباب أو النقص فيها يصم المذكرة بعيب القصور في التسبيب.
- قصور الأسباب عن حمل النتيجة يصم المذكرة بعيب الفساد في الاستدلال.

أولاً: الاستدلال في الحكم القضائي

1. التعريف بالاستدلال وبيان شروطه
2. المغالطات المنطقية كسبب رئيس للفساد في الاستدلال

ثانياً: التسبيب في الحكم القضائي

1. التعريف بالتسبيب
2. قسماه
3. شروطه

أولاً:

الاستدلال في الحكم القضائي

التعريف بالاستدلال

- لغة: طلب الدليل. استدل بالشيء على الشيء: اتخذه دليلاً عليه.
- عند المناطقة: استخلاصُ قضية مجهولة من قضية أو أكثر معلومة.
- عملية الاستدلال لا تتعلق بوجود الدليل بل بسلامة استخلاص النتيجة منه.

الاستدلال في الحكم القضائي

- موضوع الحكم القضائي عموماً منازعة قانونية يناضل كل خصم فيها وكل حكَم من أجل إقامة الحجة على سلامة اتجاهه.
- كلٌّ يستشهد بأدلته التي يتلمس فيها السند لصحة موقفه.
- صلاحية الحجة تعتمد على مدى دلالتها القانونية والعقلية على المستشهَد عليه.
- يجري القاضي عمليات استدلال بأحكام القانون، وبوقائع الدعوى وأدلتها، وبالمسلمات العقلية.
- نطاق استدلال القاضي يستغرق بالإيراد والوزن استدلالات أطراف الدعوى جميعهم.

شروط الاستدلال

- سلامة الدليل
- منطقية النتيجة

شروط الاستدلال

أولاً: سلامة الدليل

- **أن يكون مشروعاً في ذاته.**
- أن يكون **حقيقياً لا وهمياً**. فلا يصح بناء النتيجة على دليل لا وجود له في الأوراق. (العلم الشخصي والمعلوم بالضرورة (الحرب – جائحة كورونا – الكوارث الطبيعية)).
- أن يكون **مطروحاً على المحكمة** وفق الإجراءات القانونية وبحيث تتاح للخصوم فرصة مناقشته والمجادلة بشأنه. (انعقاد الخصومة - قفل باب المرافعة)
- أن يكون **صحيحاً**. فلا يصح الاستناد إلى دليل مستمد من إجراء باطل كالمستمد من تفتيش باطل، أو مراقبة غير جائزة.
- أن يكون **يقينياً لا احتمالياً**. فالدليل الذي يتطرق إليه الاحتمال يسقط به الاستدلال. (الظن الراجح).

شروط الاستدلال

ثانياً: منطقية النتيجة

- أن يؤدي الدليل بحكم العقل والمنطق أو بحكم القانون إلى تلك النتيجة المستخلصة:
  - قيام التلازم المنطقي بين النتيجة والدليل.
  - لا يكون الحكم سليماً إذا انطوى على مغالطة منطقية أو على عيب يمس سلامة الاستنباط.
  - عدم التعسف في استخدام الدليل إلى حد لا يحتمله. (حمل بندقية يكفي دليلاً لتهمة الحيازة لا للقتل)
- وجوب الرد على كل الأدلة الجوهرية التي من شأنها أن تؤثر في سلامة الاستنتاج.
  - الرد على الدفوع الجوهرية المرفوضة برد سائغ يفقدها قيمتها التدليلية في النيل من النتيجة.

أمثلة على فساد الاستدلال

- يقول مصري لإير اني: عثرفي أهرامنا على بكرة وأسلاك وخيوط، فاتضح أنه كان لدينا آنذاك أجهزة مخابرات سلكية. فرد الإير اني: أما نحن فكلما تحققنا وفتشنا في آثارنا لا نعثرعلى أثربكرة أو أسلاك أو خيوط ومن هنا يتضح أنه كانت لدينا آنذاك أجهزة مخابرات لاسلكية.
- الاستدلالُ على تحقق نية القتل لدى المحكوم عليه من إقراره بضرب المجني عليه على رأسه وبأنه كان و اثقاً من أن الضربة ستسقطه.
- الاحتجاج في إدانة المتهم بما يسلم به محاميه من أدلة لم يقرها المتهم نفسه.
- الاستدلال على إقامة الواحد في شقة غيره على أنه مستأجرلها.
- عد تخلف الخصم المعلن عن الحضوردليلاً على تسليمه بالطلبات و إقراراً منه بالدعوى.
- القضاء استناداً إلى فهم العقد فهماً لا تحتمله عباراته وألفاظه في سياقها.
- إدانة المتهم بجريمة القتل لمجرد ثبوت تواجده بمسرح الجريمة أولمجرد تلطخ ملابسه بالدماء.
- إدانة المتهم بالقيادة في حالة سكرلمجرد قيادته السيارة دون اتزان.
- إدانة المتهم بجريمة السرقة استناداً إلى إقراره بارتكاب سرقة سابقة ضد المجني عليه نفسه.

المغالطات المنطقية

سبب رئيس للاستدلال الفاسد

- **أفلاطون:**

"المتسلح بالقدرة الخطابية وحيل الإقناع ودغدغة المشاعر قادر على أن يهزم أيَّ عالِم يحتكم إلى العقل حتى لو كان موضوعُ الجدال من تخصص هذا الأخير. يمكن للحلواني أن يهزم الطبيب، وللسياسي أن يهزم المهندس والعسكري حتى في مجالاتهم."

- المغالطة المنطقية استخدامٌ للأفكار والحجج بشكل مضلِّل، وإن بدى منطقياً، وذلك للتبرير وإثارة العواطف بغية الإقناع.
- قد تكون المغالطة مقصودة من صاحبها، أو أنه هو ذاته واقع فريستها.

أمثلة توضيحية بسيطة

المثال الأول:

- إنه لمن أشد دواعي البؤس والجزع ألَّا أحصل على تقدير «كفوء». (مقدمة 1)
- إنَّ عليك ألَّا ترمي بي في حضيض البؤس والجزع. (مقدمة 2)
- عليك، إذن، أن تمنحني تقدير «كفوء». (النتيجة)

المثال الثاني:

- إن من شأن استبدال الخيول بالسيارات إنهاء حوادث المرور القاتلة. (م1)
- إنهاء حوادث المرور القاتلة شيء مرغوب. (م2)
- إذن، علينا التخلي عن السيارات. (النتيجة)

أمثلة توضيحية بسيطة

المثال الثالث:

- وجودي في فرع تفتيش البيضاء يعني أني في مدينة البيضاء.
- أنا الآن في مدينة البيضاء،
- إذن أنا في فرع تفتيش البيضاء.

سفور المغالطات

- تبدو كل هذه النتائج سافرة اللامنطقية. مع هذا، كثيراً ما نقع فريستها كمحاججين أو محتج علينا.
- رغم ضعف القوة الدلالية للحجة على النتيجة، تغمر مثل هذه المغالطات حياتنا اليومية.
- أهم أسباب الوقوع في شراكها:
  - ضعف القدرة على الربط المتروي بين المقدمة والنتيجة
  - التحيز لموقف أو بسبب عاطفة
- على رجل القانون أن يلم بها ليتفادى الوقوع فريسة لها، فتعيب عمله وتكشف عن ضعف منطقه.

مغالطة المصادرة على المطلوب

- **التعريف بها:**
- هي التسليمُ بالمسألة المطلوب البرهنةُ عليها من أجل البرهنة عليها !
- هي افتراض صحة القضية التي تريد البرهنة عليها ووضعها صراحة أو ضمناً في مقدمة الاستدلال.
- هي بعبارة أخرى، وضع النتيجة مكان المقدمة المفقودة.

مثال توضيحي:

السؤال: أثبت أن الإنسان ناطق؟

الجواب المصادرللمطلوب: الإنسان بشر، وكل بشرٍ ناطق، وإذن فالإنسان ناطق.

مغالطة المصادرة على المطلوب

- **لوازم البرهان:**
  - **إما أن يكون أوضح مما يراد البرهنة عليه؛**
  - **وإما أن يكون أوثق معرفة؛**
  - **وإما أن يكون محل اتفاق مع المخاطب.**

أمثلة على مغالطة المصادرة على المطلوب

- **السرقة فعل غير مشروع لأنها لو لم تكن كذلك، لما كان حرَّمها القانون.**
- **عقوبة الحبس قاسية لأن البقاء وراء القضبان أمر لا يطاق.**
-

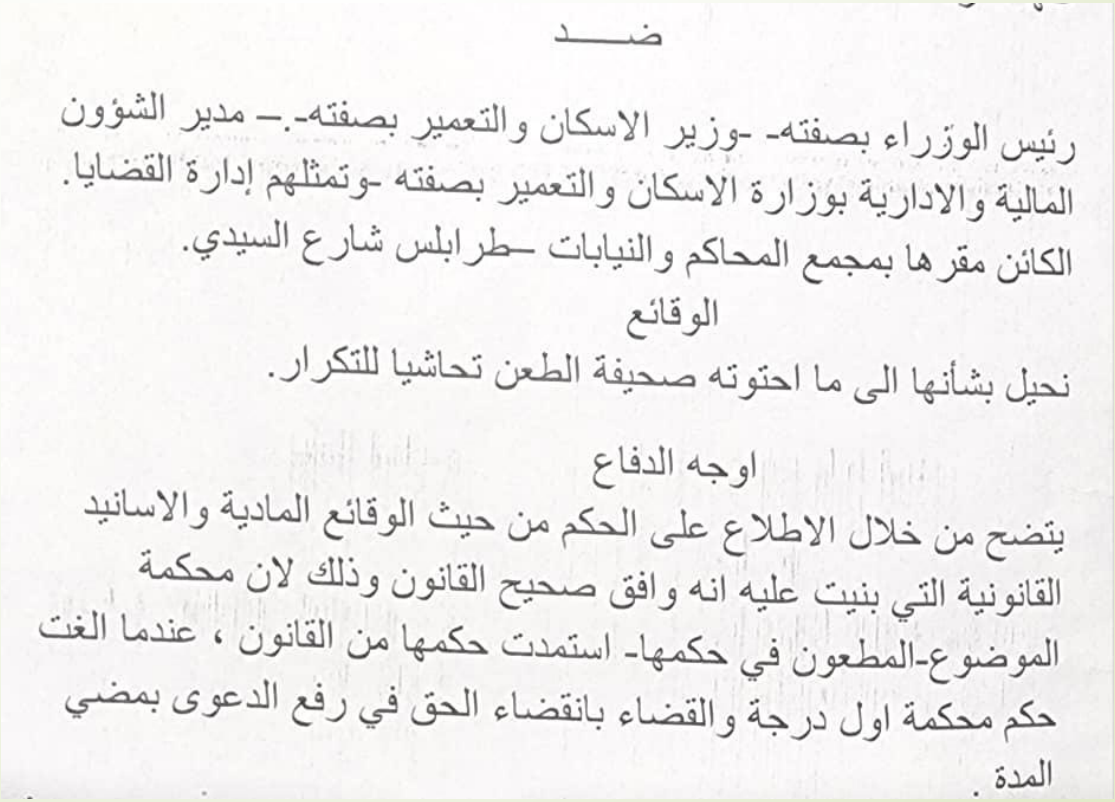

ضـــــد

رئيس الوزراء بصفته- -وزير الاسكان والتعمير بصفته-.– مدير الشؤون المالية والادارية بوزارة الاسكان والتعمير بصفته -وتمثلهم إدارة القضايا. الكائن مقرها بمجمع المحاكم والنيابات –طرابلس شارع السيدي.

الوقائع

نحيل بشأنها الى ما احتوته صحيفة الطعن تحاشيا للتكرار.

اوجه الدفاع

يتضح من خلال الاطلاع على الحكم من حيث الوقائع المادية والاسانيد القانونية التي بنيت عليه انه وافق صحيح القانون وذلك لان محكمة الموضوع-المطعون في حكمها- استمدت حكمها من القانون ، عندما الغت حكم محكمة اول درجة والقضاء بانقضاء الحق في رفع الدعوى بمضي المدة .

مغالطة المنشأ

- **التعريف بها:**
  - التسليم بالنتيجة استسلاماً لمصدرها بسبب هيبته أو جدارته.

- **الدافع إليها:**
  - الجهل بقواعد الاستدلال؛
  - الكسل الفكري. فالاستسلام للمنشأ لا يتطلب طاقة ذهنية. والتبرير المنطقي، لاسيما في العمل القضائي، غالباً ما يكون مرهقاً يتطلب وقتاً وجهداً.

مغالطة المنشأ

- **الفكرة المنطقية:**

"خذ الحكمة ولا يضُرَّكَ من أيِّ وعاءٍ خرجَت ."حديث شريف

صواب الفكرة لا يحدده مَصْدَرُها الذي منه أَتَت، بل الدليلُ الذي إليه استندت.

أمثلة على مغالطة المنشأ

- هذه صناعة يابانية، وإذن فهي بلا ريب عالية الجودة. (أصلح هذا الاستدلال)
- هذا الدفع غير صائب، ذلك أن الفقه وكذلك القضاء المقارن مجمع على أنه غير سديد ومخالف للقانون.
- ولا يشفع للمدعى عليه التحجج بالوفاء بالالتزام، لأن المحكمة العليا تقرر أن مثل هذا التحجج لا يصح.
- وهذا الرأي سديد لأن صفوة من المفكرين يقولون به.

مغالطة تجاهل المطلوب (الحيدة عن المسألة)

- **التعريف بها:**
- **البرهنة عن نتيجة فرعية من أجل إثبات النتيجة الرئيسة، وذلك صرفاً للانتباه عن أدلتها.**

- **تتمتع بجاذبية خفية، وتكمن قوتها في أن هناك نتيجة تم إثباتها على نحوٍ صائب، وهو ما يصرف الانتباه إلى المغالطة.**

أمثلة على مغالطة تجاهل المطلوب

المثال الأول:

وكيل النيابة لإثبات جريمة القتل في جانب المتهم: تعلمون بشاعة الجريمة وما تعبر عنه من غلظة وتوحش الجاني وخبث طويته، وتدركون وخامة آثارها على عيال القتيل وزوجه الذين تركهم كارهاً إلى مصائب الدهر القاسية. نخلص إلى طلب إنزال أقصى عقوبة بالمتهم و أقساها.

المثال الثاني:

محامي الدفاع: كيف يصح أن موكلي هو من أمر بارتكاب جريمة القتل وقد كان وقت حصولها خارج البلاد؟ تفضلوا، هذه وثائق السفر والإقامة في الخارج تبرهن على ذلك ....

مغالطة مناشدة الشفقة (استدرار العطف)

- التعريف بها:
- توظيف العاطفة للمحاجة.

- لا محل للتساهل العاطفي في بناء الحكم القضائي. قد يكون للعاطفة آثارها في مواضع محدودة منه، لكنها مع هذا تظل مقيدة بقواعد الاستدلال السليم.

أمثلة على مغالطة مناشدة الشفقة

- لا أشك سيدي القاضي في أن هذه المتهمة ستنال شفقتكم. كيف لا وأنتم تعلمون إن هي أودعت السجن، فستتحطم حياتها وحياة من تقوم برعايتهم. أليس إنقاذ حياتها وحياة أولادها القصر أولى من تحطيمها!

- سيدي القاضي، قطعت طريقاً طويلة مجيباً استدعاء المحكمة لأعرض أمامكم حالي وحال عيالي لتدركوا ما سيكون لو قضيتم علي بما يطلب خصمي الذي لا يخفى عليكم ثراؤه وسعة حاله. إن الحكم له لن يزيده إلا ثراءً لا حاجة له به، لكنه سيثقل كاهلي ويزيد حالتي بؤساً.

مغالطة الاجتزاء (الاستدلال الانتقائي)

- **التعريف بها:**
- **نزع الاقتباس من سياقه لحمله على معنى مغاير.**

السياق قِوام المعنى والضامن من عدم الالتباس

أمثلة على مغالطة الاجتزاء

- ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى﴾
- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾
- المادة 23 من قانون العقوبات: "ولكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تجاوز ستة أشهر أن يطلب، بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه، تشغليه خارج السجن وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار."
- المادة 70: "حق الدفاع الشرعي لا يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية ...."
- المادة 26 مر افعات: "يجوز للخصوم أن يتر افعوا أمام القاضي الجزئي دون الاستعانة بمحام ما لم يأمر القاضي بغير ذلك.
  ويجب على الخصوم أمام محاكم الاستئناف والمحكمة العليا أن يستعينوا بمحام، وإذا كان موضوع الدعوى متعلقاً بالأحوال الشخصية فللخصوم أن يتر افعوا دون الاستعانة بمحام إلا إذا كانت الدعوى أمام المحكمة العليا."

مغالطة الاحتكام إلى الجهل

- **التعريف بها:**
- **النتيجة صحيحة بالضرورة لغياب البرهان على خلافها.**

الأصل في الإنسان البراءة

البينة على من ادعى

أمثلة على مغالطة الاحتكام إلى الجهل

- على المتهم الموجود بمسرح الجريمة أن يثبت أنه لم يكن هو القاتل.
- على الجاني المعترف بضرب المتوفى أن يدلل على أنه قصد الضرب دون القتل حتى يتخلص من جريمة القتل العمد.
- إذا لم يثبت المدعى عليه الحائزللعقارأن حيازته له مشروعة، وجب طرده تلبية لطلب المدعي دون حاجة لإثبات صلة هذا الأخيربالعقار.

انتهى
بحمد الله تعالى

شكراً على انتباهكم

المعهد العالي للقضاء

المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية

مشاركة مقدمة بمناسبة الورشة المنعقدة بمدينة البيضاء

في الفترة من 9 إلى 13-6-2024

اليوم الثالث

إعداد: د. عياد علي دربال

اليوم الأول

التعريف بالتسبيب

(مدلوله – أهميته – أقسامه – طرقه)

اليوم الثاني

المنطق في التسبيب القضائي

أولاً:

الاستدلال المنطقي

في الحكم القضائي

تذكر أن

1. التسبيب ترجمة لاجتهاد القاضي، وورقة الحكم هي صورة القاضي أمام الخصوم والغير، فعلى جودتها يتوقف حسن الصورة.
2. استخلاصُ قضية مجهولة من قضية أو أكثر معلومة.
3. عملية الاستدلال لا تتعلق بوجود الدليل بل بسلامة استخلاص النتيجة منه.
4. شرطا الاستدلال: سلامة الدليل ومنطقية أو قانونية النتيجة.
5. لا يصح بناء النتيجة على دليل لا وجود له في الأوراق. (العلم الشخصي والمعلوم بالضرورة (الحرب – جائحة كورونا – الكوارث الطبيعية)).
6. لا يكون الحكم سليماً إذا انطوى على مغالطة منطقية أو على عيب يمس سلامة الاستنباط.
7. المغالطة المنطقية استخدامٌ للأفكار والحجج بشكل مضلِّل، وإن بدى منطقياً، وذلك للتبرير وإثارة العواطف بغية الإقناع.
8. قد تكون المغالطة مقصودة من صاحبها، أو أنه هو ذاته و اقع فريستها.
9. على رجل القانون أن يلم بها ليتفادى الوقوع فريسة لها، فتعيب عمله وتكشف عن ضعف منطقه.
10. على المتهم الموجود بمسرح الجريمة أن يثبت أنه لم يكن هو القاتل.

اليوم الثالث

ثانياً:
تسبيب الحكم القضائي

مفهومه – قسماه – شروطه

وجها القصورفي التسبيب

التعريف بالتسبيب

ذكر الأدلة القانونية والوقائع المادية والقانونية والأسانيد المنطقية التي بُني عليها منطوق الحكم.

إنه ترجمة لاجتهاد القاضي والعملية الذهنية التي يمارسها عند فصله في المشكلة القانونية المطروحة أمامه.

- من أهم فوائده تحري فهم القاضي للواقع والقانون، وتمحيصه الأدلة المطروحة، وذلك للوقوف على مبلغ توفيقه في النتيجة التي توصل إليها.

أسباب الحكم وبيانات الحكم

بيانات الحكم:

- الحكم كورقة شكلية يجب أن يشتمل على بيانات محددة قانوناً.
- بيانات الحكم تغاير أسبابه.
- فالأولى، تتعلق بعناصر شكلية استلزم المشرع إيرادها في ورقة الحكم.
- لا تعكس هذه العناصر مذهب القاضي في النزاع ولا تتصل بجوهره.
- أمثلتها: اسم المحكمة، وأسماء الخصوم والهيئة وعضو النيابة، تاريخ الحكم ومكانه.

أسباب الحكم وبيانات الحكم

أسباب الحكم:

هي الأسانيد القانونية والواقعية التي يسوقها القاضي تبريراً لقضائه.

النقص أو الخطأ في البيانات مفض إلى قصورفي البيان

النقص في الأسباب مفض إلى قصورفي التسبيب

قسما التسبيب

أولاً: التسبيب الو اقعي

عرض موجز واف لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم ودفوعهم ودفاعهم الجوهري فيها، وبيان رأي النيابة العامة إن أبدي، وبيان ما استند إليه الحكم من وقائع مادية كفعل وامتناع أو آثار ملموسة، أو قانونية كشهادة شهود أو إقرار أو يمين أو نكول.

ثانياً: التسبيب القانوني

تضمين الأسباب بياناً بالسند القانوني الذي قام عليه قضاء الحكم، أي أن يكشف القاضي عن القاعدة القانونية أو المبدأ القانوني الذي طبقه. تطبيق القانون على وجهه الصحيح واجب على القاضي لا يتوقف على طلب الخصوم.

قسما التسبيب

- الخطأ أو القصور في التسبيب الواقعي موجب للبطلان للقصور في التسبيب.
- الخطأ أو القصور في التسبيب القانوني لا يفسد بذاته الحكم ما دام انتهى إلى نتيجة صحيحة (مبادئ المحكمة العليا).
- على المحكمة العليا في الحالة الأخيرة أن تستكمل النقص في الأسباب القانونية.

شروط التسبيب

أولاً: إظهار السبب

- الوجود المادي لسبب كل نتيجة من نتائج الحكم. لا يكفي وجودها في الضمير.
- الأصل أن تورد صراحة وذلك بالكتابة الواضحة. خط اليد أو الطباعة.
- يصح السبب الضمني متى أمكن حمل النتيجة على أسباب نتيجة أخرى في الحكم نفسه بسبب عموميتها أو استغراقها ضرورة لتلك النتيجة. عدم رد المحكمة على طلب الإحالة إلى الخبرة غير المنتجة في الدعوى ينطوي على تسبيب ضمني لعدم جدواها.
- تجوز الإحالة إلى أسباب أخرى واردة في ورقة مستقلة، كأن يحيل حكم محكمة الاستئناف في أسبابه على أسباب حكم محكمة البداية الذي أيده ودون أن يورد تفاصيلها.

شروط التسبيب

ثانياً: أن يكون السبب مستمداً من الدعوى

أن يكون للسبب الواقعي أصل ثابت في أوراق المنازعة القضائية المطروحة أمام المحكمة. فلا يصح التسبيب بوقائع لم يتداع فيها الخصوم، كالاستدلال بشهادة لم تعرض في الدعوى، أو بورقة لم تقدم للمحكمة، أو بإقرار لا أصل له في الأوراق. ويندرج ضمن ذلك أيضاً عدم جواز التسبيب بالعلم الشخصي إلا إذا كان متعلقاً بمعلوم بالضرورة.

شروط التسبيب

ثالثاً: أن يكون السبب مشروعاً

لا يصلح سبباً للحكم السبب الذي لا يجيزه القانون. يستوي أن يكون المنع مطلقاً كامتناع الاستناد إلى دليل غير مشروع في ذاته، أو نسبياً كامتناع إثبات بعض الوقائع بغير الأدلة المحددة قانوناً.

شروط التسبيب

رابعاً: تحديد السبب

- محدد لا غموض فيه ولا إبهام.
- لا يصح أن يكون مجملاً في عبارات عامة لا تواجه موضوع النزاع بذاته:
  - الرد على الدفاع الجوهري بأن الحجة داحضة.
  - الاستناد إلى تقرير خبرة أو شهادة شاهد دون بيان المضمون
- يجب أن يكون معيناً. فلا يصح أن تستعرض المذكرة جملة من الأسباب ولا تبين على أي منها أقامت نتيجتها.
- لزوم الاعتدال في عرض الأسباب الواقعية. الاكتفاء بما يرتبط بالنتيجة.
- لا مبرر لذكر العناصر الواقعية التي لا أثر لها في تحديد النتيجة.

شروط التسبيب

خامساً: الرد على الأدلة المعارضة

- الرد على ما تثيره المسألة القانونية أو أطراف المنازعة من أسباب معارضة أو عناصر مشككة.
- التناول بالعرض كل ما له دلالة مؤثرة في النتيجة.
- قد يكفي الرد الضمني أحياناً. الإفصاح أولى.
- أهمية الرد: الموضوعية – شبهة التحيز – تقوية الحجة.

القصورفي التسبيب

القصور لغة يعني العجز

وفي الاصطلاح، عدم بلوغ أسباب الحكم حد الكفاية في تبرير النتيجة

القصور في التسبيب والخلو من الأسباب

- خلو الحكم من الأسباب
- يعني غيابها كلياً.
- أشد عيوب التسبيب جسامة.
- هو عيب شكلي سافر يسهل إدراكه بالاطلاع المجرد على ورقة الحكم.
- مجازاً، الأسباب منعدمة إذا كانت متناقضة متنافرة، أو وهمية افتراضية، أو غير منتجة.
- فتناقض الأسباب يؤدي إلى تماحيها فلا يبقى منها شيء. والدليل الوهمي لا وجود له إلا في مخيلة القاضي. وغير المنتجة وجودها وعدمه سواء.

الانعدام الجزئي للأسباب

- تتعدد أجزاء الحكم تبعاً لتعدد الطلبات أو الدفوع أو أوجه الدفاع.
- على القاضي أن يسبب كل جزء من حكمه بأسباب خاصة (الأخذ في الحسبان الأسباب الضمنية)
- إذا اشتمل على أسباب تبرر بعض أجزاء القضاء دون الآخر، كنا أمام انعدام جزئي للأسباب.

وجها القصورفي التسبيب

يتحقق عيب القصور في التسبيب كلما انعدمت الأسباب، ولو في بعضها، أو فقدت شروطها المشار إليها آنفاً. ويمكن توضيح ذلك في وجهين اثنين هما:

- **الوجه الأول:** السكوت عن البيان عند الحاجة إلى البيان.
- **الوجه الثاني:** عدم القيام بواجب البحث والتمحيص.

وجها القصورفي التسبيب

الوجه الأول: السكوت عن البيان عند الحاجة إلى البيان

ويتحقق في عدة حالات:

1. القصور في بيان موضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفوعهم ودفاعهم الجوهري.
2. عدم تعيين الدليل المستند إليه أو القصور في بيان مصدره وفحواه ومؤداه. (تقرير تحقق ركن الخطأ دون بيان الدليل كالاكتفاء بثبوت الخطأ استناداً إلى مستندات المدعي المودعة ملف الدعوى دون بيان مضمونها)
3. الاكتفاء بالنص القانوني دون بيان العناصر الواقعية اللازمة لتحقق شروطه. (الاكتفاء بالاستناد إلى نص المسؤولية التقصيرية دون بيان أركانها من خطأ وعناصر الضرر والعلاقة السببية متى كانت كلها محل منازعة، وإلا فيكتفي بمحل المنازعة) (الحكم بفسخ العقد دون بيان وجه إخلال المدعى عليه بالتزامه)
4. عدم بيان السند القانوني للنتيجة. (بيان أركان المسؤولية التقصيرية لماماً وأدلة الإثبات دون تحديد نوع المسؤولية والقاعدة القانون التي تحكمها. (لا بطلان: المحكمة العليا))
5. إغفال الرد على الدفوع الجوهرية أو عدم كفاية الرد. (التفصيل في اللقاء التالي)

وجها القصورفي التسبيب

- **الوجه الثاني:** عدم القيام بواجب البحث والتمحيص
- ويتحقق في حالتين:

1. عدم استنفاد المحكمة كل سلطتها في التحقيق وفي فحص الأدلة المقدمة

- رفض الدعوى لعجز المدعي عن إثبات الضرر بأحد أدلته دون فحص باقي الأدلة.
- عدول المحكمة عن الأمر باستكمال نقص ارتأته في تقرير الخبرة دون بيان السبب.

2. عدم بيان المستندات المهمة ذات الأثر في الدعوى وعدم بيان مضمونها ووجه الاستدلال بها

تدريب

- هذه أجزاء من أحكام قضائية نود التحقق من مدى كفاية التسبيب لحمل النتائج.
- "لما كان مِلاك ما يقول به المدعي هو أنه تعاقد مع المدعى عليه على استثمار أرضه زمناً معيناً مقابل مبلغ محدد، وأنه أوفي بالتزامه بسداد القسط الأول، لكن المدعى عليه أخل بالتزامه بتسليمه الأرض، فإن عليه أن يقيم الدليل على وفائه بهذا القسط على الأقل ليستحق وفاء المدعى عليه له بالتزامه. وحيث إنه قصَّر في إثبات ذلك، فإن المحكمة ترفض أن تؤتيه سؤله. وأما استدلاله بإذن القبض الصادر عن المدعى عليه، فغير مجزئ، ومن عدة وجوهٍ الواحدُ منها كافٍ بحياله لتجريده من القيمة التدليلية. فهو في المقام الأول يتضمن إقرار المدعى عليه بقبض مبلغ من شركة جبال المتوسط لا من المدعي؛ وهو سابقٌ في الصدور على التعاقد أصلاً، وليس في العقد ما يشير إلى ارتباطه به؛ ثم إنه إقرارٌ بقبض أقلَّ من القسط المستحق الذي هو 50 ألف. وحيث إن المدعي لا يقدم تعليلاً لأي من ذلك فضلاً عن كلِّه، فإن هذا يحمل المحكمة على حسبان الإذن محرراً منقطع الصلة تماماً بالعقد موضوع الدعوى."

"وحيث إنه عن ركن الضرر، فهو الآخر قائم، وفي شقيه المعنوي والمادي. فأما الضرر المادي، فثابت بما لحق المدعي من خسارة وما فاته من كسب جراء خطأ المدعى عليه. ولذلك، فإن المحكمة تقدر له مبلغ عشرين ألف دينار جابراً لهذا الضرر. "

"وحيث إنه عن ركن الضرر، فهو الآخر قائم، ولكن في شقه المعنوي دون المادي. وتنفي المحكمةُ الأخيرَ اعتماداً على أن هذا النوع من الضرر هو ذاك الذي يمس بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله. وحيث إن هذا غير متحقق في الحالة الماثلة. فعدمه في الجانب الشخصي ظاهر. ولا يختلف الأمر في الجانب المالي، إذ المقصود به ههنا هو الخسارة المالية اللاحقة بالمدعي وما فاته من كسب مما هو نتيجة طبيعية لسلوك المتسبب فيه. ومن لوازم التعويض عنه أن يكون قد وقع فعلاً، أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً. كل ذلك وفقاً للقاعدة العامة المقررة بالمادة 224 من القانون المدني ولما استقر عليه قضاء المحكمة العليا في العديد من الأحكام كذاك الصادر في الطعن المدني 50/23ق. وعلى ذلك، فالحكم بثبوته يستوجب تحديدَ المدعي كلَّ عنصر من عناصره والتدليلَ عليه، وانتفاء الطبيعة الاحتمالية عنه. وحيث إن المدعي يكتفي بقولٍ مرسلٍ يصف فيه الضررَ المادي بما نشأ عن عدم إيداع المبلغ حسابَه من الخسارة وفواتِ الكسب لا سيما أنه صاحب شركة المبرمج الحديث، فإن هذه عبارةٌ عامةٌ ومرسلة لا تقتضي ضرورةً تحققَ الضرر المادي بمفهومه القانوني."

انتهى
بحمد الله تعالى

شكراً على انتباهكم

المعهد العالي للقضاء

المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية

مشاركة مقدمة بمناسبة الورشة المنعقدة بمدينة البيضاء

في الفترة من 9 إلى 13-6-2024

اليوم الرابع

إعداد: د. عياد علي دربال

اليوم الأول

التعريف بالتسبيب

(مدلوله – أهميته – أقسامه – طرقه)

اليوم الثاني

المنطق في التسبيب القضائي

اليوم الثالث

تسبيب الحكم القضائي

تذكر أن

1. أسباب الحكم تغاير بياناته.
2. هي الأسانيد القانونية والواقعية التي يسوقها القاضي تبريراً لقضائه.
3. التسبيب الواقعي عرض موجز واف لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم ودفوعهم ودفاعهم الجوهري فيها، وبيان رأي النيابة العامة، وما استند إليه الحكم من وقائع مادية، أو قانونية.
4. التسبيب القانوني هو تضمين الأسباب بياناً بالسند القانوني الذي قام عليه قضاء الحكم.
5. القصور في التسبيب الواقعي موجب للبطلان للقصور في التسبيب، فيما هو في التسبيب القانوني لا يبطل بذاته الحكم.
6. يلزم الاعتدال في عرض الأسباب الواقعية بأن يكتفى بالواجب قانوناً، وبما يرتبط منها بالنتيجة فحسب.
7. ينشأ القصور في التسبيب بعدم بلوغ أسباب الحكم حد الكفاية في تبرير النتيجة.

التسبيب والدفوع الجوهرية

تمييز الدفع عن الطلب والدفاع والدليل

- **الطلب**: ادعاء بحق أو مركز قانوني يُراد تقريره أو إنشاؤه بحكم قضائي.
- **الدفع**: ردٌّ على الطلب لتفادي الحكم للطالب.
- **وجه الدفاع**: سبيل الانتصار لكل من الطلب والدفع.
- **الحجة**: الدليل أو السند الذي يدعم وجه الدفاع، طلباً كان أم دفعاً.

التسبيب والدفوع الجوهرية

قاعدة عامة

لا لزوم للرد على الدفع غير الجوهري ولا حتى لعرضه.

التسبيب والدفوع الجوهرية

شروط الدفاع الجوهري

1. أن يقدم للمحكمة تقديماً صحيحاً. (قبل قفل باب المرافعة (ما لم يصرح بتقديمه لعده)، وفي الشكل المقرر قانوناً في الحالات التي يشترط فيها القانون طريقاً معيناً للدفع، كالدفع بالتزوير عن طريق الادعاء به)
2. أن يكون جازما، صريحاً واضحاً. بأن يقرع سمع المحكمة ويستلفت انتباهها، ويحثها على مواجهته بما ينطوي عليه من مطالبة بصدور حكم أو قرار بشأنه أو بتأسيسه عليه.
3. أن يكون معيَّناً محدَّداً تنتفي معه كل جهالة أو شك في فحواه.
4. أن يكون مقترناً بدليله أو مطلوباً إلى المحكمة تحقيقه ....
5. أن يكون منتجاً في الدعوى ....

التسبيب والدفوع الجوهرية

أن يكون الدفع
مقترناً بدليله أو مطلوباً إلى المحكمة تحقيقه

1. **مقترناً بدليله:** يكون الدفع عاريا من الدليل إذا كان مجرد قول مرسل، أو لم يكن له سند قانوني مقبول (كطلب إثبات عكس الثابت بالكتابة)
2. **مطلوباً إلى المحكمة تحقيقه:** أن يطلب الخصم تمكينه من إقامة الدليل على دفعه لإثبات صحته (إلا إذا كان في مقدوره إقامة الدليل بنفسه). (طلب إثبات الدعوى بالخبرة – دفع جوهري إذا توافرت الشروط الأخرى)

التسبيب والدفوع الجوهرية

أن يكون الدفع منتجاً في الدعوى

1. يكون منتجاً في الدعوى إذا كان من شأنه، لو صح، أن يغير وجه الرأي فيها.
2. أي أن يكون لمن أثاره مصلحة في التمسك به. (ليس دفعاً جوهرياً الدفع ببطلان تقرير الخبرة إذا كانت المحكمة قد استندت في حكمها على غيره)

التسبيب والدفوع الجوهرية

ما لا يصلح رداً على الدفع الجوهري

1. غياب الرد على الدفع الجوهري كلياً.
2. الرد غير الكافي القاصر عن مواجهة الدفع بما يدحضه وينفي عنه سمة التأثير في الدعوى وتغيير وجه الرأي فيها.
3. الرد الذي لا يقبله العقل و المنطق.
4. عدم الرد أو عدم كفايته يصم الحكم بالقصور في التسبب، ويجعله مخلاً بحق الدفاع.

المحور الأخير

تدوين أسباب الحكم

كتابة الحكم

الحكم أهم أجزاء الدعوى، وهو ثمرتها والمرآة التي تعكس صورة القاضي.

تحتاج كتابتُه عنايةً خاصة منه

تنبيه!

- الصياغة القانونية السليمة لا تقتصر على الجانب الشكلي المتعلق بحسن حبك الجمل وفنِّ إخراجها.
- عمق الأفكار والتحليلات وغزارة المضمون عنصر جوهري وهو الأهم.
- لكن الصلة بين العنصرين وثيقة بحيث إن إهمال أحدهما يؤثر سلباً على الآخر.
- الوضوح هو غاية القاضي في بناء أسلوبه، وهو وسيلته إلى فهم غيره لأسباب حكمه.
- لا تنحدر بمستوى أسلوبك بدعوى الإيضاح.
- تبسيط الأسلوب إلى مستوى يحد من صلاحيته لإظهار المعاني العميقة والدلالات الدقيقة يضعف القيمة الوظيفية للغة.
- على القارئ أن يرتقي إلى اللغة الفصيحة والأسلوب السليم، لا أن ينزل القاضي إلى القارئ الضعيف.

كتابة الحكم

أولاً: لا تبدأ كتابة النسخة النهائية إلا بعد أن ...

ثانياً: أسلوب الحكم

ثالثاً: لوازم الأسلوب القضائي

كتابة الحكم

أولاً: لا تبدأ كتابة النسخة النهائية إلا بعد:

1. التحقق من فهم كل طلب ودفع ودفاع فهماً كافياً.
2. إعداد تصور ذهني لخطة الكتابة.
3. استعمال مسودة شخصية.
4. المسودة الرسمية (مسودة الحكم) قابلة للتعديل مطلقاً.
5. راجع ما كتبت بشكل متأن.
6. ضعه جانباً لتراجعه ثانية بعد أيام وتدخل التعديلات.
7. مراجعة نهائية قبيل الإيداع.

كتابة الحكم

ثانياً: أسلوب الحكم

- الأسلوب القانوني هو أسلوب الحكم القضائي.
- سلامة الأسلوب القانوني عنصرٌ أساسيٌّ في جودة الحكم القضائي.
- السبيل إليه يكون بالإلمام بفنون الصياغة القانونية.
- للقانونيين لغتهم المميزة بمفردات قانونية ودلالات اصطلاحية.
- تغاير لغتهم لغة العلوم الأخرى إلى حد قد يستعصي معه على غيرهم فهم بعض دلالاتها.

كتابة الحكم

ثالثاً: لوازم الأسلوب القضائي

- الأسلوب القانوني هو أسلوب الحكم القضائي.
- سلامة الأسلوب القانوني عنصرٌ أساسيٌّ في جودة الحكم القضائي.
- السبيل إليه يكون بالإلمام بفنون الصياغة القانونية.
- للقانونيين لغتهم المميزة بمفردات قانونية ودلالات اصطلاحية.
- تغاير لغتهم لغة العلوم الأخرى إلى حد قد يستعصي معه فهم بعض دلالاتها على غيرهم.

مقومات الأسلوب القضائي وقواعده

- سلامة اللغة
- سلامة البناء

مقومات الأسلوب القضائي وقواعده

أولا: سلامة اللغة

1. الثراء اللغوي؛
2. صحة القواعد؛
3. حسن استخدام المصطلحات القانونية.

أولا: سلامة اللغة

1. الثراء اللغوي

- إظهار الأفكار غالباً ما يكون رهين لقولبتها في جسم لغوي.
- كلما كانت لغتك ثرية بالمفردات والجمل الفصيحة، كانت أدق في التعبير عن مقاصدك، ومطيةً مُثلى لنقل أفكارك إلى ذهن القارئ وفؤاده.
- الدقة والوضوح يجب أن يكونا محل الاهتمام الأول.
- المبالغة في تجميل اللغة على حساب المضمون ينتج عملاً مبتذلاً، هزيلاً، سطحياً.
- الفقر اللغوي يفضي إلى قيد لفظي فيعسر التواصل مع الغير.
- الفقر اللغوي يفضي إلى فقرٌ فكريٌّ لسببٍ بسيط هو أن اللغة وعاء الفكر.
- لا مجال لتكون الأفكار والتصورات خارج وعاء اللغة.

لتفكر جيداً، لتتحدث جيداً، لتكتب جيداً،

- تحتاج أن يكون تحت تصرفك لغةٌ ثرية ومنوَّعة؛
- تحتاج أن يكون قاموس جملك ومفرداتك ثرياً بالمرادفات والأضداد والجمل البلاغية.
- كلما تطورت لغتك، تعاظمت مقدرتك على التفكير والتحليل المنطقي، وتيَّسر له عرض أفكارك بدقة ووضوح، واكتسبت سلاسة في التعبير.

أولا: سلامة اللغة

2. صحة القواعد اللغوية

- هذه مسلَّمة لا مجال للتعامي عنها أو الاستهانة بها مطلقاً.
- الكتابة بلغة عربية سليمة ركن لا يقبل الجدل في مجال العمل القضائي عموماً.
- على القاضي أن يلتزم لغة صحيحة بنائياً ونحوياً وإملائياً.
- لا يشفع له في أخطائه اللغوية التحجج بعدم التخصص.
- لا يعفيه من المسؤولية التستر بالأخطاء المطبعية والمادية.
- فالقاضي مسؤول عن المراجعة قبل الإخراج النهائي.

أولا: سلامة اللغة

3. حسن استخدام المصطلحات القانونية

- طائفتا الكتابة القانونية:
- **الألفاظ اللغوية:** مشتركة مع غير القانونيين؛
- **المصطلحات القانونية:** خاصة بالقانونيين؛ هم أغلب من يستعملها.
  - **مصطلحات مشتركة:** لها دلالات مختلفة عند القانونيين، مثل: الاستغلال؛ الرد؛ التدخل؛ رجعي؛ فضولي؛ تقادم؛ إفلاس؛ اختصاص.
  - **مصطلحات حصرية** (موقوفة على القانونيين): قلما تجد لها استعمالات في اللغة اليومية: إبراء؛ ريع؛ محلّف؛ عضل؛ إعذار؛ إعسار؛ بينونة ....
- حسن انتقاء المفردات وسلامة استعمالها بحسب مدلولها القانوني.
- احرص على عدم إقحامها في غير موضعها.
- كثير منها تبدو مترادفات، ولكنها ليست كذلك. ليس الفسخ كالانفساخ، ولا الشروع كالتحضير، وليس المتهم بجان ولا مشتبه به، وما أي من هؤلاء بذاك.

مقومات الأسلوب القضائي وقواعده

ثانياً: سلامة بناء الأسلوب

1. استعمال الجمل القصيرة نسبياً.
2. تسلسل الأفكار
3. تفادي تتابع النكرات أو مشتقات الجذر الواحد
4. تجنب القفز في الأفكار
5. تجنب التكرار
6. عرض النصوص والمبادئ القانونية

1. استعمال الجمل القصيرة

- طول الجملة في النصوص عموماً مذموم. مؤشر على ضعف النص وكاتبه لغوياً.
- الجملة القصيرة مؤشر فصاحة.

- **أسباب طول الجمل:**
- الفقر اللغوي. لا يملك القاضي من المفردات والتعبيرات البليغة ما يجزئه في التعبير عن فكرة بسيطة في جملة قصيرة؛
- الحشو من أجل ربط جملة بسابقتها رغم أنها غير منسجمة في السياق؛
- غموض الفكرة في ذهن القاضي بما يلجئه إلى إطالة الجمل توضيحاً لها؛
- تكرار المعاني بصيغ مختلفة بغية الإطالة؛
- خلط شتات من الأفكار في جملة واحدة؛
- الاستطراد، لتوضيحٍ أو تفصيل؛
- من علامات الترقيم ما يفصل الجمل فيعبر عن نهاياتها. الجهل بها ينتج جملاً طويلة جداً.

الجملة القصيرة

تحفظ نفَس القارئ من الانقطاع، وتساعد في انسياب الأفكار في ذهنه قبل احتمال تلاشيها في الذاكرة، وتفضي، من ثم، إلى استساغتها واستيعابها.

التعريف بالجملة الطويلة

- هي التي تضم كلمات زائدة لا يؤثرُ حذفها في وضوح المعنى؛
- وهي أيضاً التي تتضمن معاني كثيرة يمكن توزيعها على جمل قصيرة.
- قد يقتضي المقام استعمال جملة طويلة. يجب إحسان صياغتها حتى لا تكون ركيكة، ثقيلة على القارئ.
- الحمولة الدلالية المتناسبة مع طول الجملة هي ما يبرر سلامتها.

2. تسلسل الأفكار

- التتابع المنطقي للأفكار يعين على المتابعة والفهم ويتدرج بالقارئ إلى النتيجة دون عثرات.
- في الفقرة الواحدة، كل جملة مترتبةً على ما قبلها، مقدمةً لما بعدها.
- في الحكم، تتوزع الأفكار المختلفة في فقرات منفصلة وتترتب منطقياً.
  - استعمال العبارات: فضلاً عن ذلك؛ علاوة عليه؛ أضف إليه.
  - لا تستعمل «ناهيك» إلا في مقامها النادر جداً في الحكم القضائي.
  - قد يصار إليها لإظهار بناء الجمل والأفكار على بعضها مثل: وعليه؛ وإذن؛ ترتيباً عليه؛ تأسيساً عليه؛ ينبني على ذلك؛ يلزم عن هذا؛ بحكم اللزوم العقلي؛ إذ كان ذلك؛ ومن ثم.

3. تفادي تتابع النكرات أو مشتقات الجذر الواحد

توالي نكرات عدة في الجملة الواحدة: (المقصود غير المعرف بأل التعريف فقط)

هذه جمل يتكاثر فيها التوالي بشكل ثقيل:

- دفع المدعى عليه بعدم صفة رئيس مجلس إدارة مصرف شمال أفريقيا.
- "نشْرُ إعلان قرار فوز عرض خدمة مشروع منظومة المحكمة العليا يكشف عن قبول مدير هيئة بحث المعلومات لها.»
- اتهم بجريمة قتل قائد فريق عمل مجموعة المعتصمين.

3. تفادي تتابع النكرات أو مشتقات الجذر الواحد

تتابع مشتقات الجذر الواحد:

ينشأ من استعمال كلمات متجانسة في اللفظ في الجملة الواحدة:

- شرع المشرع تشريعاً جديداً.
- يتميز النص بميزة خاصة تميزه عن غيره.
- سأل الشاهد سؤالاً مفاده ....

تفادي توالي النكرات والمشتقات

- لا يمس سلامة المعنى.
- لكنه مثلبٌ يصيب النص بركاكة من الميسور تجنبها.
- **العلاج**:
- إعادة صياغة الجملة باستعمال مترادفات.
- لا بأس في توالي نكرتين. والأَولى عدم توالي الثلاثة.
- تقسيمها إلى عدة جمل.

4- تجنب القفز في الأفكار

- القفزفي الأفكار: هوانتقال القاضي من عنصرفي الأسباب إلى عنصرآخر فرعي أومنفصل تماماً دون توطئة.
- يمكن استعمال أدوات الربط المنطقي، وتوزيع العناصرعلى فقرات.

تجنب القفز في الأفكار وفي التقسيمات

- مثال للانتقال الهادئ:

"حيث إن تكييف الدعوى من تصريف المحكمة، تصريفاً تتقصَّي فيه حقيقةَ طلبات المدعي وتستظهر مراميها، انتهاءً إلى إعطاء الدعوى وصفَها وتكييفَها الصحيحين. وحيث إن المدعي يطلب تصفيةَ التركة لتحديد أعيانها وبيان نصيب كلِّ وارثٍ فيها. لهذا، فطلبه ينطوي على دعويين: دعوى تصفية تركة؛ ودعوى قسمة أعيانها بين الخصوم بحسب الفريضة الشريعة."

وحيث إنه عن تكييف الدعوى بأنها دعوى تصفية تركة، فالمحكمة في اختباره تتعقَّب المفهومَ اللغويَّ لعبارة "تصفية التركة"، ثم مدلولَها الاصطلاحيَّ في التشريع والقضاء...."

5. تجنب التَّكرار

- ترديد الكلمة أو الجملة أكثر من مرة في سياق واحد.
- للتعبير عن الفكرة نفسها لأكثر من مرة أو في شكل استعمال الكلمة الواحدة أو مرادفها بإفراط لا مبرر له.
- ليس عيباً بمجرده، قد تكون له فوائد بلاغية :التوكيد أو التنبيه، أو التهويل أو التعظيم.
- التكرار المذموم: ترديد الجمل أو الكلمات دون موجِب. يكدس العبارات في الذهن بشكل يثير للملل ويشتت للتركيز ويحمل على التوقف عن القراءة.
- ولا يقتصر التكرار على اللفظ، بل يطال المعنى أيضاً: «طلب التحقيق بشهادة الشهود بسماع شهادة الشاهد ...»؛ "والمحكمة ترد دفع المدعي وترفضه من حيث إنه ...."

أسباب الميل إلى التكرار

- عدم التقسيم الجيد لعناصر الأسباب، ما يجد معه القاضي نفسه مضطراً إلى تكرار بعض ما تناوله سابقاً.
- تقصُّد القاضي الإطالة للتعمية عن الإيجاز المخل في تأصيل الحكم منطقاً وقانوناً.
- ضعف لغة القاضي. فالقاضي الذي لا يجيد اللغة يواجه معاناة في التعبير عن فكرته. لهذا، يجد نفسه مضطراً لإكثار الكلام بسبب قلة دلالته.

تكرار الجمل

- يسهل علاج تكرار الألفاظ.
- يصعب علاج تكرار الجمل بدافع توضيح المعنى.
- أسبابه:
- افتقار القاضي قدراً كافياً من الرصيد اللغوي يسعفه في التعبير عن فكرته بمفردات وبجمل مبيْنةٍ، ظاهرةِ الدلالة على المقصود منها.
- معاناة القاضي ههنا (في حالة تكرار الجمل) لا تتعلق بقواعد لغوية بسيطة يسهل الإلمام بها، وإنما بإفلاس لغوي لا تنفع معه الحلول الجزئية، ولا سبيل لعلاجه إلا بجهد وكفاح.

تكرار الجمل

- إن "الشخص الذي لا يقرأ، أو يقرأ قليلاً، أو يقرأ كتابات سيئة، سيتكون لديه عائق مع الوقت: ستجده يتحدث كثيراً، ولكن المفهوم قليل، لأن مفرداته ضعيفة في التعبير عن الذات.«
- من يملك لغة ثرية ومنوعة، يكون أقدر على التفكير، حاضر التعبير الواضح لكل فكرة، لا يحتاج تكراراً للشعور بالإفهام.
- اعتياد الكتابة، ومحاكاة أساليب الكتاب والأدباء ورجال القانون الأكفاء يقوي أسلوب القاضي، ويسلس سطْرَ أفكاره وصَبّها في قالب فصيح دقيق الفحوى.

6. مراعاة المصاحبة اللغوية

- أساسها نظرية الرصف. والرصف هو "الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة"، أو هو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين استعمالاً ترتبط فيه الواحدة بالأخرى. (ارتباط كلمة «انصهار» بالمعادن، و «ذوبان» بالسوائل). جبل شاهق، ورجل طويل.
- في اللغة القانونية، تراصف بعض التعبيرات التي تصطبغ بطابع فقهي أو قانوني لتقترن ببعضها مشكِّلةً ما يسمى بظاهرة المصاحبة اللغوية وهي "المصاحبة الاعتيادية لكلمة ما في اللغة بكلمات أخرى معينة»: الغرم بالغنم؛ الضرر يزال؛ الساقط لا يعود.
- تواترية المصاحبة: تواتر متلازم لبعض الكلمات: انقضى بالتقادم، سقط بالتقادم. أقام الدعوى. إيذاء بسيط. مصادرة السلاح. نزع الملكية. بدل سكن.
- من المصاحبة المتواترة وقوع أداة في صحبة أداة أخرى أو كلمة ما: "من حيث إن" و"لما كان ذلك، وكان ..." و"فلهذه الأسباب".

انتهى
بحمد الله تعالى

شكراً على انتباهكم

المعهد العالي للقضاء

المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية

مشاركة مقدمة بمناسبة الورشة المنعقدة بمدينة البيضاء

في الفترة من 9 إلى 13-6-2024

اليوم الخامس

إعداد: د. عياد علي دربال

دواعي الموضوع

- حداثة العمل قاضياً.
- هامشية الجانب العملي في الدارسة القانونية الأكاديمية، وبنكية نظام التعليم.
- -الوضع الراهن للتسبيب القضائي:
  - الاستدلال المنطقي والقانوني
  - المنهجية العلمية
  - اللغة
    - المصطلحات القانونية - العامية ولغة الصحافة - الثراء اللغوي - القواعد النحوية - الإملاء
  - البناء الهيكلي للحكم وللأسباب:
    - تمايز الأفكار (الفقرات) - الخط - الترقيم

اليوم الأول

التعريف بالتسبيب

(مدلوله – أهميته – أقسامه – طرقه)

تركيب أسباب الحكم

- يقصد به المنهج العلمي لبناء العناصر الأساسية في أسباب الحكم.
- كما تقدم، فليس هناك شكل محدد في القانون.
- إذن المرجع هو البناء المنطقي الذي تتسلسل فيه العناصر تباعاً.
- تتابع العناصر بناء على أولويتها وابتنائها على ما قبلها.

عيوب التسبيب

- العيوب اللغوية
- عيوب البناء الهيكلي
- القصور في التسبيب
- الفساد في الاستدلال

تذكر أن

1. التسبيب ترجمة لاجتهاد القاضي، وورقة الحكم هي صورة القاضي أمام الخصوم والغير، فعلى جودتها يتوقف حسن الصورة.
2. يجب أن يترفَّع القاضي باللغة القانونية عن لغة الصحافة والعامة.
3. لم يفرض المشرع شكلاً معيناً للتسبيب، ولا وضع له ترتيباً.
4. للقاضي الحرية في وضع البناء المناسب لأسبابه. عليه، مع هذا، التقيد ببناء منطقي تتسلسل فيه عناصر الأسباب تباعاً.
5. الأصل أن يشتمل الحكم بذاته على جميع أسبابه. ومع أن التسبيب بالإحالة جائز، إلا أن الأولى تفاديه لغير الضرورة.
6. تتابع عناصر الأسباب بناء على أولويتها وتبانيها.

اليوم الثاني

المنطق في التسبيب القضائي

المفهوم العام للتسبيب وللاستدلال

- سلامة النتيجة التي تنتهي إليها المذكرة القضائية مرهونة بعدة عناصر يهمنا منها هنا:
  - عرض الأسباب التي أقيمت عليها؛
  - صلاحية الأسباب عقلاً للاستدلال بها على النتيجة.

- انعدام الأسباب أو النقص فيها يصم المذكرة بعيب القصور في التسبيب.
- قصور الأسباب عن حمل النتيجة يصم المذكرة بعيب الفساد في الاستدلال.

أولاً: الاستدلال في الحكم القضائي

1. التعريف بالاستدلال وبيان شروطه
2. المغالطات المنطقية كسبب رئيس للفساد في الاستدلال

ثانياً: التسبيب في الحكم القضائي

1. التعريف بالتسبيب
2. قسماه
3. شروطه

المغالطات المنطقية

سبب رئيس للاستدلال الفاسد

- أفلاطون:

"المتسلح بالقدرة الخطابية وحيل الإقناع ودغدغة المشاعر قادر على أن يهزم أيَّ عالِم يحتكم إلى العقل حتى لو كان موضوعُ الجدال من تخصص هذا الأخير. يمكن للحلواني أن يهزم الطبيب، وللسياسي أن يهزم المهندس والعسكري حتى في مجالاتهم."

- المغالطة المنطقية استخدامٌ للأفكار والحجج بشكل مضلِّل، وإن بدى منطقياً، وذلك للتبرير وإثارة العواطف بغية الإقناع.
- قد تكون المغالطة مقصودة من صاحبها، أو أنه هو ذاته واقع فريستها.

سفور المغالطات

- تبدو كل هذه النتائج سافرة اللامنطقية. مع هذا، كثيراً ما نقع فريستها كمحاججين أو محتج علينا.
- رغم ضعف القوة الدلالية للحجة على النتيجة، تغمر مثل هذه المغالطات حياتنا اليومية.
- أهم أسباب الوقوع في شراكها:
  - ضعف القدرة على الربط المتروي بين المقدمة والنتيجة
  - التحيز لموقف أو بسبب عاطفة
- على رجل القانون أن يلم بها ليتفادى الوقوع فريسة لها، فتعيب عمله وتكشف عن ضعف منطقه.

مغالطة المصادرة على المطلوب

- **التعريف بها:**
  - هي التسليمُ بالمسألة المطلوب البرهنةُ عليها من أجل البرهنة عليها !
  - هي افتراض صحة القضية التي تريد البرهنة عليها ووضعها صراحة أو ضمناً في مقدمة الاستدلال.
  - هي بعبارة أخرى، وضع النتيجة مكان المقدمة المفقودة.

مثال توضيحي:

السؤال: لماذا الإنسان ناطق؟

الجواب المصادرللمطلوب: لأن الإنسان عاقل، وكل بشرٍ عاقل، وإذن فالإنسان عاقل.

مغالطة المنشأ

- **التعريف بها:**
  - التسليم بالنتيجة استسلاماً لمصدرها بسبب هيبته أو جدارته.

- **الدافع إليها:**
  - الجهل بقواعد الاستدلال؛
  - الكسل الفكري. فالاستسلام للمنشأ لا يتطلب طاقة ذهنية. والتبرير المنطقي، لاسيما في العمل القضائي، غالباً ما يكون مرهقاً يتطلب وقتاً وجهداً.

مغالطة تجاهل المطلوب (الحيدة عن المسألة)

- **التعريف بها:**
- **البرهنة عن نتيجة فرعية من أجل إثبات النتيجة الرئيسة، وذلك صرفاً للانتباه عن أدلتها.**

- **تتمتع بجاذبية خفية، وتكمن قوتها في أن هناك نتيجة تم إثباتها على نحوٍ صائب، وهو ما يصرف الانتباه إلى المغالطة.**

مغالطة مناشدة الشفقة (استدرار العطف)

- التعريف بها:
- توظيف العاطفة للمحاجة.

- لا محل للتساهل العاطفي في بناء الحكم القضائي. قد يكون للعاطفة آثارها في مواضع محدودة منه، لكنها مع هذا تظل مقيدة بقواعد الاستدلال السليم.

مغالطة الاجتزاء (الاستدلال الانتقائي)

- التعريف بها:
- نزع الاقتباس من سياقه لحمله على معنى مغاير.

السياق قِوام المعنى والضامن من عدم الالتباس

مغالطة الاحتكام إلى الجهل

- **التعريف بها:**
- **النتيجة صحيحة بالضرورة لغياب البرهان على خلافها.**

الأصل في الإنسان البراءة

البينة على من ادعى

تذكر أن

1. التسبيب ترجمة لاجتهاد القاضي، وورقة الحكم هي صورة القاضي أمام الخصوم والغير، فعلى جودتها يتوقف حسن الصورة.
2. استخلاصُ قضية مجهولة من قضية أو أكثر معلومة.
3. عملية الاستدلال لا تتعلق بوجود الدليل بل بسلامة استخلاص النتيجة منه.
4. شرطا الاستدلال: سلامة الدليل ومنطقية أو قانونية النتيجة.
5. لا يصح بناء النتيجة على دليل لا وجود له في الأوراق. (العلم الشخصي والمعلوم بالضرورة (الحرب – جائحة كورونا – الكوارث الطبيعية)).
6. لا يكون الحكم سليماً إذا انطوى على مغالطة منطقية أو على عيب يمس سلامة الاستنباط.
7. المغالطة المنطقية استخدامٌ للأفكار والحجج بشكل مضلِّل، وإن بدى منطقياً، وذلك للتبرير وإثارة العواطف بغية الإقناع.
8. قد تكون المغالطة مقصودة من صاحبها، أو أنه هو ذاته و اقع فريستها.
9. على رجل القانون أن يلم بها ليتفادى الوقوع فريسة لها، فتعيب عمله وتكشف عن ضعف منطقه.
10. على المتهم الموجود بمسرح الجريمة أن يثبت أنه لم يكن هو القاتل.

اليوم الثالث

ثانياً:
تسبيب الحكم القضائي

مفهومه – قسماه – شروطه

وجها القصورفي التسبيب

قسما التسبيب

أولاً: التسبيب الو اقعي

عرض موجز واف لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم ودفوعهم ودفاعهم الجوهري فيها، وبيان رأي النيابة العامة إن أبدي، وبيان ما استند إليه الحكم من وقائع مادية كفعل وامتناع أو آثار ملموسة، أو قانونية كشهادة شهود أو إقرار أو يمين أو نكول.

ثانياً: التسبيب القانوني

تضمين الأسباب بياناً بالسند القانوني الذي قام عليه قضاء الحكم، أي أن يكشف القاضي عن القاعدة القانونية أو المبدأ القانوني الذي طبقه. تطبيق القانون على وجهه الصحيح واجب على القاضي لا يتوقف على طلب الخصوم.

تذكر أن

1. أسباب الحكم تغاير بياناته.
2. هي الأسانيد القانونية والواقعية التي يسوقها القاضي تبريراً لقضائه.
3. التسبيب الواقعي عرض موجز واف لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم ودفوعهم ودفاعهم الجوهري فيها، وبيان رأي النيابة العامة، وما استند إليه الحكم من وقائع مادية، أو قانونية.
4. التسبيب القانوني هو تضمين الأسباب بياناً بالسند القانوني الذي قام عليه قضاء الحكم.
5. القصور في التسبيب الواقعي موجب للبطلان للقصور في التسبيب، فيما هو في التسبيب القانوني لا يبطل بذاته الحكم.
6. يلزم الاعتدال في عرض الأسباب الواقعية بأن يكتفى بالواجب قانوناً، وبما يرتبط منها بالنتيجة فحسب.
7. ينشأ القصور في التسبيب بعدم بلوغ أسباب الحكم حد الكفاية في تبرير النتيجة.

التسبيب والدفوع الجوهرية

قاعدة عامة

لا لزوم للرد على الدفع غير الجوهري ولا حتى لعرضه.

المحور الأخير

تدوين أسباب الحكم

كتابة الحكم

الحكم أهم أجزاء الدعوى، وهو ثمرتها والمرآة التي تعكس صورة القاضي.

تحتاج كتابتُه عنايةً خاصة منه

تنبيه!

- الصياغة القانونية السليمة لا تقتصر على الجانب الشكلي المتعلق بحسن حبك الجمل وفنِّ إخراجها.
- عمق الأفكار والتحليلات وغزارة المضمون عنصر جوهري وهو الأهم.
- لكن الصلة بين العنصرين وثيقة بحيث إن إهمال أحدهما يؤثر سلباً على الآخر.
- الوضوح هو غاية القاضي في بناء أسلوبه، وهو وسيلته إلى فهم غيره لأسباب حكمه.
- لا تنحدر بمستوى أسلوبك بدعوى الإيضاح.
- تبسيط الأسلوب إلى مستوى يحد من صلاحيته لإظهار المعاني العميقة والدلالات الدقيقة يضعف القيمة الوظيفية للغة.
- على القارئ أن يرتقي إلى اللغة الفصيحة والأسلوب السليم، لا أن ينزل القاضي إلى القارئ الضعيف.

كتابة الحكم

أولاً: لا تبدأ كتابة النسخة النهائية إلا بعد:

1. التحقق من فهم كل طلب ودفع ودفاع فهماً كافياً.
2. إعداد تصور ذهني لخطة الكتابة.
3. استعمال مسودة شخصية.
4. المسودة الرسمية (مسودة الحكم) قابلة للتعديل مطلقاً.
5. راجع ما كتبت بشكل متأن.
6. ضعه جانباً لتراجعه ثانية بعد أيام وتدخل التعديلات.
7. مراجعة نهائية قبيل الإيداع.

مقومات الأسلوب القضائي وقواعده

- سلامة اللغة
- سلامة البناء

مقومات الأسلوب القضائي وقواعده

أولا: سلامة اللغة

1. الثراء اللغوي؛
2. صحة القواعد؛
3. حسن استخدام المصطلحات القانونية.

لتفكر جيداً، لتتحدث جيداً، لتكتب جيداً،

- تحتاج أن يكون تحت تصرفك لغةٌ ثرية ومنوَّعة؛
- تحتاج أن يكون قاموس جملك ومفرداتك ثرياً بالمرادفات والأضداد والجمل البلاغية.
- كلما تطورت لغتك، تعاظمت مقدرتك على التفكير والتحليل المنطقي، وتيَّسر له عرض أفكارك بدقة ووضوح، واكتسبت سلاسة في التعبير.

أولا: سلامة اللغة

2. صحة القواعد اللغوية

- هذه مسلَّمة لا مجال للتعامي عنها أو الاستهانة بها مطلقاً.
- الكتابة بلغة عربية سليمة ركن لا يقبل الجدل في مجال العمل القضائي عموماً.
- على القاضي أن يلتزم لغة صحيحة بنائياً ونحوياً وإملائياً.
- لا يشفع له في أخطائه اللغوية التحجج بعدم التخصص.
- لا يعفيه من المسؤولية التستر بالأخطاء المطبعية والمادية.
- فالقاضي مسؤول عن المراجعة قبل الإخراج النهائي.

ثانياً: سلامة بناء الأسلوب

1. استعمال الجمل القصيرة نسبياً.
2. تسلسل الأفكار
3. تفادي تتابع النكرات أو مشتقات الجذر الواحد
4. تجنب القفز في الأفكار
5. تجنب التكرار
6. عرض النصوص والمبادئ القانونية

الجملة القصيرة

تحفظ نفَس القارئ من الانقطاع، وتساعد في انسياب الأفكار في ذهنه قبل احتمال تلاشيها في الذاكرة، وتفضي، من ثم، إلى استساغتها واستيعابها.

التعريف بالجملة الطويلة

- هي التي تضم كلمات زائدة لا يؤثرُ حذفها في وضوح المعنى؛
- وهي أيضاً التي تتضمن معاني كثيرة يمكن توزيعها على جمل قصيرة.
- قد يقتضي المقام استعمال جملة طويلة. يجب إحسان صياغتها حتى لا تكون ركيكة، ثقيلة على القارئ.
- الحمولة الدلالية المتناسبة مع طول الجملة هي ما يبرر سلامتها.

3. تفادي تتابع النكرات أو مشتقات الجذر الواحد

توالي نكرات عدة في الجملة الواحدة:

- دفع المدعى عليه بعدم صفة رئيس مجلس إدارة مصرف شمال أفريقيا.
- "نشْرُ إعلان قرار فوز عرض خدمة مشروع منظومة المحكمة العليا يكشف عن قبول مدير هيئة بحث المعلومات لها.»
- اتهم بجريمة قتل قائد فريق عمل مجموعة المعتصمين.

3. تفادي تتابع النكرات أو مشتقات الجذر الواحد

تتابع مشتقات الجذر الواحد:

ينشأ من استعمال كلمات متجانسة في اللفظ في الجملة الواحدة:

- شرع المشرع تشريعاً جديداً.
- يتميز النص بميزة خاصة تميزه عن غيره.
- سأل الشاهد سؤالاً مفاده ....

تفادي توالي النكرات والمشتقات

- لا يمس سلامة المعنى.
- لكنه مثلبٌ يصيب النص بركاكة من الميسور تجنبها.
- **العلاج**:
- إعادة صياغة الجملة باستعمال مترادفات.
- تقسيمها إلى عدة جمل.

تكرار الجمل

- إن "الشخص الذي لا يقرأ، أو يقرأ قليلاً، أو يقرأ كتابات سيئة، سيتكون لديه عائق مع الوقت: ستجده يتحدث كثيراً، ولكن المفهوم قليل، لأن مفرداته ضعيفة في التعبير عن الذات.«
- من يملك لغة ثرية ومنوعة، يكون أقدر على التفكير، حاضر التعبير الواضح لكل فكرة، لا يحتاج تكراراً للشعور بالإفهام.
- اعتياد الكتابة، ومحاكاة أساليب الكتاب والأدباء ورجال القانون الأكفاء يقوي أسلوب القاضي، ويسلس سطْرَ أفكاره وصَبّها في قالب فصيح دقيق الفحوى.

أهمية علامات الترقيم

- الترقيم في الكتابة العربية هو وضع رموز اصطلاحية معينة بين الكلمات أو الجمل أثناء الكتابة لتعيين مواقع الفصل والوقف والابتداء وأنواع النبرات الصوتية والأغراض الكلامية، فتحاكي بذلك لغة الجسد ونبرات الصوت، وذلك في سبيل دقة الدلالة، وتيسير القراءة، ولمزيد من الإفهام.

أهمية علامات الترقيم

- هذا نص حذفت علامات الترقيم منه. فما هي معانيه المحتملة؟

«حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وبقبولها شكلاً وبوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية المطعون فيه....»

أهمية علامات الترقيم

- هذا نص حذفت علامات الترقيم منه. فما هي معانيه المحتملة؟

«حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وبقبولها شكلاً وبوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية المطعون فيه....»

قد يعني أن هناك دفعاً بثلاثة عناصر:

1. بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى.
2. بعدم اختصاص المحكمة بقبول الدعوى شكلاً.
3. بعدم اختصاص المحكمة بوقف تنفيذ القرار.

أخطاء شائعة
في كتابة أسباب الحكم القضائي

- تسرب لغة الصحافة والعامة إلى الأسلوب القضائي
  - العلاج:
    - تعمق في تعلم الأسلوب القضائي، واحرص على ممارسة الكتابة والتحدث باللغة الفصحى كلما أمكن.
    - أثرِ لغتك بمزيد من المفردات والتعبيرات البليغة بواسطة المداومة على قراءة الكتب الجيدة والاستماع إلى أحاديث الأدباء والمثقفين.
    - ترفَّع عن الكتابة بالعامة مطلقاً بل وعن قراءة النصوص العامية أيضاً حتى لا يتشوه قاموس مفرداتك بلا وعي منك.

- المبالغة في استعمال الأفعال المساعدة من قبيل: قام برفع دعوى – تم استئناف الحكم – قام بضرب المجني عليه بواسطة عصا.
  - العلاج: احذف الفعل المساعد وصرف المصدر إلى فعله. (رفع دعوى – استأنف الحكم – ضرب المجني عليه بعصا)
- تحشير كلمات لا فائدة منها مثل: قضت المحكمة بإلزامه بأن يدفع مبلغ ألف دينار .... – غرمته مبلغاً قدره ألف دينار– الأفراط في استعمال قد التحقيقية.
  - العلاج: تقنية «الاستغناء». بأن تحذف كل ما لا يتأثر معنى الجملة بحذفه. احذف (مبلغ) و (قدره) في المثالين السابقين.

بشأن علامات الترقيم:

- لا يصح تتابع علامتي ترقيم ولا أكثر إلا في حالات محددة. من الأخطاء الشائعة جداً الجمع بين الشارحة والشرطة على هذا النحو الخاطئ (:-) وادراج فواصل متتابعة (،،،) أيضاً أمر مثير للاستغراب. فلا يجوز أن تتبع الفاصلة فاصلة أخرى أو أكثر أبداً؛
- لا تضف مسافة قبل علامات الترقيم المتعلقة بالجملة التي تسبقها؛
- لا تضف شارحة: في نهاية العناوين؛
- لا تستعمل القوس الهلالي (() لاحتواء النصوص المقتبسة. الصحيح هو استعمال علامة التنصيص (") في أول الاقتباس وفي آخره ودون مسافة تفصل أياً منهما عن النص المقتبس. مثال: "هذا مجرد تمثيل لوجه إدراج علامة التنصيص أو الاقتباس."
- يندر جداً الحاجة إلى استعمال المعكوفتين أو القوسين المضلَّعين [ ] في حيثيات الأحكام وفي مطبوعات المحكمة عموماً. لذا ينبغي عدم إدراجها إلا بدراية كافية لوجه استعمالها.

- **بشأن الأعداد:**
  - العدد 100 يكتب بالحروف هكذا: مئة، وليس "مائة".
  - تكتب الأعداد الملحقة بـ "مئة" في هيئة كلمة واحدة. فنكتب: أربعمئة، ستمئة، تسعمئة.
  - تكتب الأرقام من 1 إلى 10 بالحروف دوماً. فلا تكتب المادة 4 من قانون المرافعات، بل المادة الرابعة من قانون المرافعات. ولهذا، يشار إلى مواد القانون أو القرار من 1 إلى 10 على نحو: المادة الأولى؛ الثانية؛ الثالثة ....
  - الأعداد بعد 10 تكتب بالأرقام بما في ذلك عند الإشارة إلى المواد القانونية، فنكتب: المادة 11؛ المادة 33؛ المادة 450، وهكذا، وذلك مع مراعاة ما سيلي من استثناء.
  - تكتب الأعداد العشرية 10، 20، 30، ...، وكذلك 100، 200، ...، 1000، 2000، ...، 1000000، ... بالحروف. فنكتب مثلاً: عشرون، خمسون، مئة، ثلاثمئة، ألف، خمسة آلاف، مليون.
  - الأعداد المركبة من أرقام مختلطة تكتب بالأرقام لا بالحروف. ومثالها: 3426، 1549، 20004، 675943. لا تحتاج لكتابتها بالحروف إلا في حالات خاصة تحرزاً من التحريف.
  - تكتب الأرقام المكسورة بإدراج نقطة مكان علامة الكسر. مثالها: 4.500د.ل، 501.45م^2. والأعداد الكبيرة مفصولة لتسهيل القراءة: 1,345,565.100د.ل

- **الإملاء:**
  - مراعاة التمييز بين همزتي القطع والوصل.
  - احرص على التمييز بين الألف المقصورة والياء. يجب عدم الخلط بينهما كما يحصل عادة في: المدعي المدعى عليه؛ علي وعلى؛ في وفي.
- **أخطاء أخرى:**
  - لا تستعمل وصف "السيد" لنعت الخصوم أياً كانت هويتهم أو صفتهم.
  - لا تضف أي عناصر أو تنسيقات «تجميلية» إلى ورقة الحكم. يجب أن تتسم بطابع الرسمية البعيد عن الزخارف.
  - لا تفصل بمسافة رمز السنة الهجرية "هـ" على عدد السنة ولا رمز السنة الميلادية "م".

- **تذكر تقنية «الاستغناء»**
  - احذف من أسباب حكمك كل كلمة لا تضيف شيئاً إلى المعنى ولا يؤثر حذفها فيه.
  - احذف كل جملة لا تقدم فائدة.
  - احذف كل واقعة من وقائع الدعوى لا يشترطها القانون في تسبيب الحكم ولا ترتبط بنتيجته.

انتهی
بحمد الله تعالی

شکراً علی انتباهکم